

الحقوق والحريات في ظل القطبية الأحادية:  
بعض الإشكاليات في المفاهيم وآليات التدخل في ظل النظام الدولي الجديد.

الأستاذ: بوحنية قوي

أستاذ مساعد في العلوم السياسية - كلية

الحقوق

-قسم العلوم السياسية - جامعة ورقلة.

Tel: 029 68 54 16/25 96

Fax: 029 72 93 75/93 77

Email : [bouhania2000@yahoo.com](mailto:bouhania2000@yahoo.com)

المقدمة:

تنطوي مفاهيم الحريات العامة والحقوق على محاور واسعة تتقاطع مع جوانب متعددة كالإطار القانوني الذي يحفظ القانون ويحقق للفرد الأمن والحقوق الاجتماعية والسياسية، كما يشير إلى جوانب مجتمعية كحق الأقليات العرقية والدينية والمعرفية ونبذ التفرقة والتمييز.

وفي ظل القطبية الأحادية - منذ إعلان بوش الأب في 1991 عن التبشير بإعلان قيام نظام عالمي جديد تسوده - مفاهيم الحرية والديمقراطية «حتى لو تطلب الأمر التدخل في أي نقطة في العالم» لأجل ضمن الحريات والحقوق، فقد أخذت الحريات والحقوق منعرجا مفاهيميا جديدا يكرس انعكاسا كليا في السياسة الخارجية للدول الكبرى يقوم أساسا على التدخل كأسلوب متجدد و"فعال" لصون الديمقراطية في دول الجنوب وإذا كانت دول الشمال وعلى رأسها -الولايات المتحدة- تحترم حقوق الإنسان إجمالا في بلدانها وبالنسبة إلى مواطنيها، فإنها لا تتوانى في خرقها، أو على الأقل في السكوت عن العبث بها في بلدان الجنوب فكأنما البشرية تنقسم في نظرها إلى قسمين: (1)

الأول يعيش في الشمال وهو حري بحقوق الإنسان.

والثاني يعيش بالجنوب وهو دون منزلة الإنسان وبالتالي يجوز خرق حقوقه فلا عجب إذن أن تتدخل القوى الكبرى في شؤون بلدان الجنوب كلما دعت الحاجة

إلى ذلك، وقد يذهب بها الأمر إلى تسخير أحدث تقنياتها لقصف سكانها ومنشأتها بصفة عشوائية دون اعتبارات حقوق الإنسان .

وكثيرا ما تتواطأ مع الأنظمة الاستبدادية فهذه البلدان غاضاة الطرف لأحقر

قمع الحريات وحتى ممارسة التخريب فيها، وبينما لا تبالي الدول الكبرى بتصرفات الأنظمة المستبدة التي تتماشى مع مصالحها فهي حريصة أشد الحرص على حقوق الإنسان في البلدان التي تناهض هيمنتها ولا تتلاعق أنظمتها السياسية مع مصالحها.

إن إشكالية هذه الورقة تتمثل فيما يلي:

ما هي مكانة الحريات العامة والحقوق ضمن المتغيرات الدولية المعاصرة

وفي إطار سياق مكونات العولمة؟ (خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001)

ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالنظام العولمي الجديد؟
- ما هي مكانة الحريات العامة وحقوق الإنسان في ممارسات القوى الكبرى - أمريكا نموذجا - ؟
- ما الذي حدث في الخطاب الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 - في مجال حرية التدخل لمكافحة الإرهاب؟

أولا- النظام العولمي الجديد

ازداد انتشار مفهوم النظام العالمي الجديد شيوعا أثناء حرب الخليج الثانية على أثر تبني إدارة الرئيس الأمريكي "بوش الأب" لهذا المفهوم وقيام أوساط إعلامية وسياسية وأكاديمية أمريكية بالترويج له والتبشير به، وقد حرصت الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت على ربط المفهوم بعدد من القيم والمبادئ الإنسانية العليا مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والاستقرار والتنمية واحترام قواعد القانون الدولي وإعلان شأن الشرعية الدولية التي تجسدها الأمم المتحدة وتسوية النزاعات بين الدول بالطرق السلمية، ولقد كان الهدف الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية من وراء الترويج لهذا التصور لمفهوم النظام العالمي الجديد هو حشد التأييد الدولي لسياساتها تجاه أزمة الخليج الثانية فضلا عن إضفاء مسحة أخلاقية وإنسانية على دورها في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ولكن سرعان ما بدأت تنكشف الفجوة الكبيرة بين ما تطرحه الولايات

المتحدة من نظريات ومبادئ وبين ما تنفذه من ممارسات تمس الجوهر الحقيقي للحريات وتضر بمكوناته.(2)

إن الجديد الذي حدث مع بداية حرب الخليج الثانية هو تبني الولايات المتحدة الأمريكية لمفاهيم الديمقراطية والعدالة بعد أن كانت حكرا على دول الجنوب التي طالبت مرارا وتكرارا بضرورة إقامة:

- نظام اقتصادي تنموي جديد .
- نظام إعلامي وحقوقى جديد وعادي.

الأستاذ : بوحنية قوي

لقد حدد الرئيس بوش الأب في خطاب ألقاه في قاعدة مونتمغري الجوية في ألباما في 13 /04/ 92 حيث جاء في هذا الخطاب ما يلي: «إن النظام العالمي الجديد لا يعني تنازلا عن سيادتنا الوطنية أو تخليا عن مصالحنا، إنه ينم عن مسؤولية أملتها علينا نجاحاتنا، وهو يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى زرع العدوان وتحقيق الاستقرار والازدهار، وفوق كل شيء تحقيق السلام، إنه ينبع من التطلع إلى عالم يقوم على التزام مشترك بين الأمم بمجموعة المبادئ التي يجب أن تسند عليها علاقاتنا، ومنها: التسوية السلمية للمنازعات، التضامن في وجه العدوان، وتخفيض ترسانات الأسلحة ومراقبتها والتعامل العادل مع كل الشعوب، هذا النظام الذي يتسم بالقدرة على العمل المشترك اجتاز الأمن الحقيقي في حرب الخليج»(3).

إن النظام العالمي الجديد قد طرح في سياقات مختلفة ومن قبل دول وقوى وتيارات مختلفة ولكن مع بداية التسعينات اقترن المفهوم بمجموعة من التحولات الجيوستراتيجية لعل أبرزها:

- انتهاء الحرب الباردة وانهايار جدار برلين.
- تفكك الإتحاد السوفياتي.
- بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة.
- إعادة النظر في دور الأمم المتحدة.

إن هذه التحولات لم تحدث على أرض الواقع نظام عالميا جديدا كما كان متوقعا فالنظام يتسم بالشرعية والتوازن واحترام حقوق الإنسان، وتوزيع القوة، غير أن اللاتوازن في بنية النظام الدولي أفرز مكون العولمة كآلية جديدة تميز مجموعة من الظواهر والمتغيرات التطورات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية

والتكنولوجية والمعلوماتية التي تمتد تفاعلاتها وتأثيراتها لتشمل معظم دول العالم ومناطقه، وبهذا المعنى فإن النظام الذي نفضل تسميته بالنظام العولمي يتميز بما يلي:

- مرحلة اللاتوازن أو "اللانظام" بمعنى سيطرة القوى الكبرى على مقاليد آليات المرحلة (4)، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.

- إن النظام العولمي يرتبط بمجموعة من التطلعات والسياسات تحدها القوة المنتصرة في الحرب الباردة.

- إن النظام العولمي يمتلك القدرة على:

— اختراق الشرعية الدولية بمنطق القوة

ب- توظيف وتكييف القوانين كذراع قانوني يبرر عمليات التدخل الحقوق والحريات في ظل القطبية الأحادية  
بكافة أشكالها

ج- تجميع القوى الدولية بقيادة أمريكا وتوظيف ما سبق في إطار مفاهيم جديدة كالأمن الجماعي

د- إن الحريات العامة والحقوق مفاهيم مطاطة ومرنة في ظل النظام العولمي بحيث قد تلجأ الدول الكبرى إلى تضيق الحريات وخرقها وتتكأ في كل ذلك على منظومة من اللوائح القانونية والأحداث الحالية واحتلال العراق وأفغانستان" نموذجاً على ما سبق سرده.

و- إن التفاعلات العولمية الجديدة تعرض مفهوم السيادة للخلل، أي أن كثيراً من الدول التي يطلق عليها مجازاً لفظ الدولة لكنها في الواقع منتهكة السيادة وقوانين مجلس الأمن تتيح الفرصة لحلف شمال الأطلسي ضرب أي نقطة في العالم في حالة تهديد الأمن الجماعي.

إن التفاعلات المتسارعة والضرر وف المستجدة جعلت القوة الأمريكية تنفرد

في رفع شعار حماية الحريات بفعل عاملين: (5)

1) بروز النزاعات العرقية والوطنية قد تم استخدامهم لاستحداث الحاجة

لحماية الحريات العامة ودفع الاستقرار والديمقراطية.

2) إن إخفاق الرأسمالية الدولية في الثمانينات عزز الليبرالية ومهد الطريق

للعولمة.

إن الفرضية الهامة للخطاب السابق هو أنه سيتم من خلال الديمقراطية والأسواق المفتوحة تحسين ظروف عيش الإنسان في مختلف أرجاء العالم، لكن الحقيقة تضعف الكلمة المكتوبة فديمقراطية السوق هي عبارة شفرية للأسواق المستعمرة المفتوحة لاستغلال المصالح التجارية الأمريكية بتدخل حكومي - إما إذعانا وقيولا - وإما الانفتاح القهري الذي يفرضه منطق القوة ووجود فاعلين دوليين جدد «منظمات عالمية غير حكومية، شركات متعددة الجنسيات»

ثانيا- الحقوق والحريات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 : التدخل وإزدواجية المعايير

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 شكلت منعطفا زلزاليا في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية و في تاريخ الأحداث الدولية إذ أنها المرة الأولى التي يتعرض فيها الشعب الأمريكي للحرب على أرضه متسببا في القضاء على نظرية الأمن التقليدية التي تعتبر الأرض الأمريكية أرض خارج الحرب لا شك أن هذا الحدث قد أحدث تغييرا في مفاهيم النظام والحريات .

إن النظام ينطوي على معاني محددة المبادئ والقوانين التي ترعى العلاقة بين فرق متنازعة، إنه الوسيلة البديلة لعدم تحول صراع معين إلى حرب، إنه الناظم والمرجع لأي حادثة قد تقع فيه فبدلا من إعلان الحرب فورا والبدء بإطلاق الصواريخ النووية لا بد من المرور في مراحل متعددة تخفف حدة العداء، ينتج من هذا النظام مؤسسات ذات طابع دولي تشكل مرجع احتكام للفرقاء، فكانت مثلا عصابة الأمم نتيجة هول الحرب الأولى. والأمم المتحدة نتيجة الحرب الثانية، كما ينتج عن النظام مجموعة اتفاقيات و معاهدات في العديد من الأبعاد هدفها أيضا السيطرة على أي توتر قد ينشأ والعمل على نزع فتيل عسكري وإيجاد البدائل السياسية والتسويات، فعلى سبيل المثال تبدو كل المعاهدات الدولية التي انبثقت عن الأمم المتحدة وكأنها تصب في المجال التي ثم الحديث عنه، ويبدو مفهوم ميزان القوى عاملا أساسيا في ضبط الفرقاء الموجودين ضمن هذا النظام.(6)

لقد أردنا سوق مفهوم النظام لما تضمنه هذا المصطلح من أشكال المفاهيم بدء من حرب الخليج الثانية، والحرب الأخيرة الموجهة إلى "عدو المجهول" متوجه في كل أركان الكرة الأرضية، والسعي الحثيث للولايات المتحدة للانتقام لكرامتها مستغلة في ذلك

سلاح القوة لتوظيف القانون وتكريس فكرة "التجنيد" للمجتمع الدولي لإضفاء مفهوم جديد للنظام يقوم على إعطائه بعدا غير واضح يتخذ وسيلة القوة لمقاومة عدو منتشر في كل بقاع العالم وبدرجات متفاوتة، ولكن بدرجة أكبر في أفغانستان والعراق، ليتم بعد تغليف آلية التدخل بمحاولة القضاء على النظم الديكتاتورية سواء أكانت دينية مثل الحكم الطالباني "أو علمانية" مثل الحكم الصدامي؟

ونشر قيم الديمقراطية والمحافظة على حقوق الأقليات في دول مختلفة في شتى أصقاع العالم، حتى لو تطلب الأمم تكسير مفهوم السيادة و إضفاء الشرعية على موضوع الاحتلال.

لقد أراد الرئيس الأمريكي بوش صياغة النظام العالمي فغلب "التسرع على السرعة" (7) في مسيرته السياسة حتى الآن، إذ عمل من خلال موافقه على ضرب الأسس القديمة للنظام القديم و ذلك من دون إيجاد البدائل، فغدا العالم دون ضوابط تسييره وحل التفرد محل العمل الجماعي فزادت الفوضى الدولية نتيجة لذلك، وتم ضرب مجموعة من الضوابط التي كانت تمس حقوق الشعوب والدول.

-إنجازات أولية:

1- أراد بوش بناء الدرع الصاروخي لحماية أمريكا من صواريخ الدول المارقة ضاربا بذلك معاهدة ABM والتي كانت عامل استقرار خلال الحرب الباردة منذ تاريخ توقيعها عام 1972، شكل قرار بوش قلحا لدى الأعداء والأصدقاء، وأقلق هذا الأخير الصين كونه يبطل مفعول ردعها النووي فتصبح عرضة للابتزاز السياسي الأمريكي.

2- رفض معاهدة كيوتو التي تحد من نفث ثاني أو أكسيد الكربون في الفضاء متجاهلا الرأي العام العالمي حول البيئة ناسيا أن الولايات المتحدة هي أكبر الحقوق والحريات في ظل القطبية الأحادية مسببي هذا التلوث.

3- جاهرت أمريكا بمعارضتها مشروع بروتوكول الحد من الأسلحة الجرثومية الذي جاء امتدادا لمعاهدة الأسلحة الجرثومية (الموقع عام 1972)

4- تمنع أمريكا عن دفع مستحقاتها للأمم المتحدة مخالفة بذلك شرعية هذه المنظمة.

5- حاول بوش عبر وزير الدفاع (رمسفيلد) إعادة تنظيم و تسليح هيكلية القوات العسكرية الأمريكية فأدخل هذا الأخير أبعادا جديدة على الصراع مضيفا الفضاء بعدا رابعا الأمر الذي يعاكس الاتفاقات المعقودة حول عدم عسكرة الفضاء.

6- رفض توقيع المعاهدة حول إنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة جرائم الحرب ICC خوفا من أن تظل في وقت من الأوقات الأعمال العسكرية الأمريكية التي حصلت في أرجاء العالم و خصوصا فيتنام.

7- وقفت أمريكا و لازالت مع إسرائيل عسكريا و اقتصاديا و قانونيا مخالفة في ذلك القانون الدولي و موثيق الأمم المتحدة التي تعتبر مثلا القدس أرض عربية ووقف إسلامي كما أسقطت بالفيتو الأمريكي في شهر سبتمبر 2003 القانون الذي يدين إسرائيل و يتهمها بالتمييز العنصري بفعل الجدار العازل

8- تتبنى أمريكا قرار الانسحاب من مشاكل العالم تاركة الأزمات تحل نفسها بنفسها فأطلقت في هذا المجال عقيدة باول والقائلة بمبدأ التدخل عند تعرض المصالح الحيوية الأمريكية للتهديد.

هذه بعض المواقف التي تنطوي عن:

- عدم احترام القوانين والحقوق البيئية و العسكرية.
- السياسة البراغماتية السلمية التي بموجبها تتحرك الولايات

المتحدة.

إن الحرب التي ترفعها أمريكا حاليا لمحاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية غيرت كل المفاهيم التي كانت سائدة على صعيد نظام القيم في المجتمع الأمريكي و العلاقة بين النظام الأمريكي في مجتمعه و مفاهيم العلاقات الدولية و أتاحت الفرصة لفرض آليات للهيمنة و يظهر ذلك في ما يلي: (8)

1- اتخاذ حلف شمال الأطلسي مطية للأهداف الأمريكية حيث عمل لأول مرة منذ إنشائه بالمادة الخامسة منه التي تعتبر أن الاعتداء على دولة عضو فيه اعتداء على كل الدول الأخرى الأعضاء، الأمر الذي يحمل الولايات المتحدة قائدة جميع الحملات العسكرية محبذة في ذلك الحلف الأوربي.

2- استخدام مجلس الأمن الدولي للغايات الأمريكية الصرف حين وافق على القرار (1373) المتعلق بمكافحة الإرهاب من دون تعريف محدد للإرهاب، الأمر الذي أتاح لواشنطن إصدار قوائم بالجملة تضم أسماء عشرات الشخصيات والمنظمات المعادية للسياسات الأمريكية ووصفها بالإرهابية والسعي لحصار مالي عليها على امتداد الكرة الأرضية.

3- إن قول المسؤولين الأمريكيين إن الحرب على الإرهاب طويلة ومعقدة يعكس الرغبة في استمرار سيف الضغط مسلطا على كل الدول في العالم لسنوات بل لعقود مقبلة والتحرك ضد كل ما يعارض السياسات الأمريكية انطلاقا من ذريعة أن أمريكا لها الحق في الدفاع عن النفس والرد على من اعتدى عليها مستظلة بالقوانين واللوائح الدولية السابقة.

ولعل الجانب الخطير في النظرة الأمريكية إلى العالم أنها لم تتورع عن التضحية بنظام القيم الأمريكي في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان عن طريق تقليص المساحة القانونية التي تحميه من خلال التحقيقات التي تعرضت لها الجالية العربية والمسلمة في أمريكا، ومحاولة قرع وتأجيج النزعة الدينية وإذكاء عنصر التعصب الأعمى في النظرة إلى كل من يخالف نظام القيم الأمريكي.

### ثالثا- التدخل لمحاربة الإرهاب والاستراتيجية الأمريكية

لم تكن هجمات 11 سبتمبر مجرد عمليات إرهابية، لقد شكلت أداة نوعية لأشكال الصراع الدولي وأفرزت تشكيل سياسات خارجية للدول الكبرى بما يتضمنه من إعادة تعريف دور هذه السياسات لاسيما الأداة العسكرية، وكان من أبرز نتائج هذه التطورات أنها دفعت الإدارة الأمريكية إلى وضع هدف مكافحة الإرهاب ومعاقبة الدول التي ترعاها باعتباره الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية، وهذه هي المرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة التي تضع الولايات المتحدة لنفسها هدفا محددًا يكون محور التركيز الكامل لسياستها الخارجية حيث كان التركيز الرئيسي للسياسة الخارجية وسيادة الأمن القومي للولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة ينص على محاربة الشيوعية وردع الإتحاد



السوفياتي السابق مما يعني أن الإدارة الأمريكية وضعت هدف الحرب ضد الإرهاب في نفس المكانة التي كان يحتلها هدف محاربة الشيوعية في فترة الحرب الباردة. (9)

إن الوجه الأمني الذي ترعاه الآليات الجديدة اللازمة لتطبيق شعار مكافحة الإرهاب والذي يشمل الجوانب الأمنية والاستخباراتية والمصرفية والقضائية، والواقع أن ما أشار إليه القرار 1373 من ضرورة تبادل المعلومات على الصعيد كافة قد ينطبق في اتجاه واحد فقط، أي أن هذه المعلومات ستصب كلها في متناول الإدارة الأمريكية ولكنها لن تلتزم بالتعامل مع الدول الأخرى على أساس قاعدة التبادل، والدليل على ذلك لغاية الساعة واضح لجهة من عدم نقل المعلومات الاستخباراتية الأمريكية والقضائية إلى الدول الأخرى.

والحدث الذي يسجل بهذا الخصوص هو صمت الدول الدائمة العضوية وعدم تحفظها على قرارات مجلس الأمن بفعل وجود صفقات واستثناءات خاصة!

إن الهدف الأساسي من مكافحة الإرهاب بدءا بقرار الجمعية العمومية الصادر في العام 1970 تتمثل في تعزيز الشرعية الدولية بقدر ما يلتزم المجتمع الدولي بأحكام القانون الدولي ويقدر ما تقوم المؤسسات الدولية بالمهام المفوضة لها، إن مكافحة الإرهاب تكتسب صدقية الالتزام والتنفيذ إذا أتاحت الدول الكبرى للأمم المتحدة فرصة التعريف الموضوعي والدقيق للإرهاب والتفريق الجوهرى بينه وبين المقاومة المشروعة التي تهدف إلى الذود على الإقليم والدولة ومقاومة الاحتلال، وهنا يجب الحديث عن ضرورة اعتماد استراتيجية تهدف إلى بناء السلام العالمي وهذا البناء لا يكتمل إلا إذا تم تفعيل أدوار الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس الأمن لخدمة السلام وفق رؤية كونية شاملة ملزمة.

إن مسألة تعريف الإرهاب أضحت ضرورة ملحة لكونها تمكن الجهات الدولية من اعتماد مرجعية قانونية موحدة، تتوافق مع القانون الدولي الذي يحضر نوعين من الإرهاب الدولي إرهاب الأفراد لدى قيامهم وارتكابهم جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية أو جريمة إبادة أو جريمة عدوان، وإرهاب الدولة الذي يمكن أن يحدث عندما ترفض الدولة التزام المعاهدات الدولية الشارعة المتعلقة بوجوب مكافحة الإرهاب الدولي، والعمل من خلال المرجعية الدولية على حل النزاعات والقيادة الدولية الجماعية لحل النزاعات والأزمات الدولية.

رابعاً- الوجه الآخر للحريات في الداخل الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر  
إن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد أثرت على نظام القيم الأمريكي ومفهوم المواطنة  
واعتماد ميزانية ضخمة في الدفاع والأمن الداخليين باعتبار أن التهديد قد يكون من  
الداخل.

يشير انتوني سوليفان (الأستاذ في جامعة ميتشجان وعضو مركز دراسات  
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) إلى أنه قبل سنوات من الاعتداء على مركز التجارة  
العالمي والبنيتاجون تحدث علماء بارزون عن احتمالات التصادم بين الإسلام والغرب،  
وبعض هؤلاء صموئيل هنتغتون من جامعة هارفارد الذين أدت أبحاثهم علناً أو ضمناً إلى  
إقرار القانون في الولايات المتحدة في العام 1996 وإلقاء القبض على 19 أعربياً مبشراً  
في الولايات المتحدة من غير تهمة، وبعد أحداث 11 سبتمبر صرح بوش بالقول «علينا أن  
لا ندع الأعداء الغريباء يستخدمون ما لدينا من محافل الحرية للفضاء على الحرية  
ذاتها» (10)

وقد سارعت الإدارة والكونغرس إلى اتخاذ تدابير بخصوص مكافحة الإرهاب

تمثلت فيما يلي: (11)

- إعلان الطوارئ وتفعيل العمل بقانون الأدلة السرية الذي يسمح بإلقاء  
القبض على أي شخص واحتجازه لمدة طويلة غير محددة دون توجيه اتهام أو مواجهته  
بأدلة احتجازه و قد اتبعت فيها الحكومة تكتيكا يقوم على الإجراءات الوقائية و إحباط  
المخططات الإرهابية المحتملة و ذلك باعتقال أعداد كبيرة من الأشخاص في الشرق  
الأوسط باستخدام كل الحيل القانونية التي في متناول يدها، وتتم هذه العملية كلها بسرية  
شديدة ويمنع المحققون والمدعون من كشف أية معلومات بحكم أن التحقيقات حول  
هجمات 11 سبتمبر تحكمها السرية الكاملة ومن بين 1147 تم اعتقالهم حددت الحكومة  
185 اعتقلوا على أساس مخالفتهم قوانين الهجرة.

- صدر أمر لمكتب التحقيقات الفيدرالي بالتحقيق مع أكثر من خمسة آلاف

شخص تتراوح أعمارهم بين 18 و 35 سنة وغالبتهم من أصحاب البشرة السمراء الشرق  
الأوسطين و المسلمين.

-صدر أمر رئاسي بتشكيل محكمة عسكرية تقوم بمحاكمة المتهمين بأعمال إرهابية بدلا من المحاكم المدنية وهي خطوة غير مسبوقة لم تحدث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وسيكون بوسع المحكمة أن تتعقد في أي مكان داخل وخارج الولايات المتحدة، كما سيكون من صلاحياتها أيضا الحكم بالإعدام على المدنيين دون أن يكون بمقدورهم الاستئناف أمام محاكم أعلى.

-خولت السلطات الأمنية بمقتضى تشريع جديد عرف اختصارا بقانون الوطنية الأمريكية (U.S Patriot Act) حرية التفتيش والاحتجاز فضلا عن حق التنصت على الهواتف والبريد الإلكتروني للأفراد الذين يشك فيهم والتنصت على مكالمات المحامين مع موكلهم الموقوفين بمن فيهم أولئك الذين أوقفوا بدون أن توجه إليهم تهمة بارتكاب أية جريمة كلما كان ذلك ضروريا لمنع الإرهاب!

مما سبق يتضح أن الحرب التي تشنها أمريكا على الإرهاب لها بداية وليس لها نهاية مادام العدو مجهولا ومستتر عالميا، بالداخل والخارج، ولكن يظهر بجلاء اللاتوازن في المعايير المعتمدة في مكافحة الإرهاب والتغيير في الآليات القانونية وفي مفاهيم المواطنة التي كانت عنصرا أمريكيا مقدسا لا يمكن مناقشته.

الحقوق والحريات في ظل القطبية الأحادية

#### خامسا - ما بعد سياسة التدخل للحفاظ على الحريات

إن الحديث عن الحريات العامة والحقوق هو التعبير عن حضارة عالمية ورؤية كونية وذلك بغض النظر عن المناظرات القائمة في هذا المجال بين العالمية والخصوصية في حقوق الإنسان، ذلك أن هناك اجتماعا على أن غالبية القيم التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية التي تلتها هي تعبير عن ضمير عالمي ساند وتبقى مجموعة صغيرة من القيم يدور حولها النقاش على أساس أنها قيم أوروبية وأمريكية في الواقع برغم الادعاء بأنها قيم عالمية. (12)

إن التغيير المفاهيمي مس كذلك مفهوم الأمن القومي الذي ورد في الوثيقة التي صدرت في سبتمبر 2002 وهذه الوثيقة تصنف التدخل وفق الرؤية التالية.

المجموعة الأولى: تلك التي سبقت انتهاء الحرب الباردة قرب نهاية التسعينات.

المجموعة الثانية: حالات التدخل التي حدثت بعد ذلك وظهر معها تعبير التدخل الإنساني

humanitarian intervention

عند محاولة تبرير التدخل العسكري في شؤون دولة معينة، ويقع في المجموعة الأولى حالات التدخل الأمريكي والبلجيكي في الكونغو (1960، 1966) والأمريكي في جمهورية الدومنيكان (1965)، والهندي في شرق باكستان (1971)، والفرنسي والبلجيكي في مقاطعة شابا في زائير (1978) وفيتنام في كمبوديا (1978) وتنزانيا في أوغندا (1979) وفرنسا في وسط إفريقيا (1979) والولايات المتحدة في جرينادا (1983) وفي بناما (1989).

المجموعة الثالثة: فتضم حالات التدخل العسكري في ليبيا (1990-1997) شمال العراق (1999-2003) يوغوسلافيا (1992) وفي الصومال (1992-1993) رواندا (1994-1996) هايتي (1994-1997) سيراليون (1997) كوسوفو (1999) تيمور الشرقية (1999).

إن الفرق بين حالات التدخل قبل وبعد انتهاء الحرب الباردة يدور حول الأساس الذي بني عليه تبرير التدخل، قبل انتهاء الحرب الباردة كان مصدر الشرعية في معظم الحالات يأتي من الدولة التي قامت به، في حين أن مصدر الشرعية في معظم حالات التدخل يعود إما إلى :

- الأمم المتحدة (حالات يوغوسلافيا، الصومال، رواندا، هايتي، سيراليون، تيمور الشرقية...)
- أو إلى وجود تحالف دولي أو حلف الناتو كما هو في جال (كوسوفو ،  
الاستاذ : بوحنية فوي ليبيريا، شمال العراق )
- ومع قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بغزو العراق عسكريا في فجر 20 مارس 2003 بعد معركة دبلوماسية طويلة في مجلس الأمن فشلت فيها الدولتان في إصدار قرار من المجلس يتيح لهما استخدام القوة العسكرية ضد العراق تكون مرحلة حاسمة قد بدأت من التاريخ السياسي يعطي لسلطة القوة وقانون القوة الذراع الأكبر في إدارة العلاقات الدولية على حساب قوة القانون.

وقد روج الكثير أن الحرب ضد العراق ستكون سريعة وسهلة وغير مكلفة وحاسمة وفي الوقت نفسه ستعيد الاعتبار والمكانة للقوة الأمريكية بعد فشل سياسة الاحتواء لصدام ونظامه، فإن النتائج ولغاية كتابة هذه السطور على الأرض تعكس فشل

خيار القوة، فالخسائر الأمريكية والبريطانية متزايدة، وسياسة توطين الديمقراطية بالطريقة الأمريكية أثبت أن هناك عقبات متزايدة يصعب تجاوزها في المدى المتوسط، كما أن الحرب قد تقوض القانون الدولي وتخلف سوابق لم تحدث في السابق إلا في حقبة الاحتلال المباشر مع تزايد الاحتمال أن ينشأ عن زيادة الحروب انتشار أسلحة الدمار الشامل وليس العكس.

### الخاتمة:

من المؤكد أن السياسات المتبعة من طرف الدول العظمى في مجال التدخل لمكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية سيؤدي إلى نشر التناقضات في السلوك الدولي ويؤدي إلى خرق القانون الدولي وإماتة الهيئات الدولية سياسيا وقانونيا ولاشك أن أمام الوطن العربي بمختلف نخبه مجموعة من المهام لعل أهمها يتمثل في ضرورة التكتل للتأكيد على شرعية المقاومة ضد الاحتلال والتفريق بينها وبين الإرهاب وضرورة تفعيل الهيئات السياسية الدولية المختلفة والبدء في العمل على تأسيس لوبيات فعالة تؤكد مبدأ السيادة الوطنية وتقرر مفاهيم التنمية الديمقراطية ودور المجتمع المدني في المشاركة السياسية ونشر قيم الحرية والمشاركة في البناء الوطني لأن الديمقراطية والحرية هي أدوات في حاجة إلى تربة خصبة لتوطينها ولا يتم استيرادها بسلطة القوة.

## الهوامش والمراجع:

- (1) علي حسين المحجوبي، حقوق الإنسان بين النظرية والواقع (مقاربة تاريخية)، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد يوليو 2003، ص7
  - (2) حسنين توفيق إبراهيم، العلاقة بين أطروحتي نظام عالمي جديد وعولمة، مجلة منبر الحوار، مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع، عدد37، شتاء 1999: ص71.
  - (3) نفس المرجع السابق، ص72.
  - (4) انظر على سبيل المثال لدراسة: زكي العيادي: المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل القاهرة، سبأ للنشر، ط1، 1994 (في المقدمة احباطات النظام الجديد)
  - (5) نصير عاروري، العولمة أو الهيمنة الشاملة، مقال منشور ضمن دراسة متكاملة بعنوان الثقافة العربية وثقافات العالم: حوار الأنداد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1999، ص74.
- 6) E. Masfield، The Role of Regimes in International Organization، Harper Collins، NY، 1994،chapter 3،p95**
- (7) إلياس حنا، النظام الدولي، الخيارات الأمريكية، مجلة شؤون الأوسط، عدد105 شتاء 2002، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق لبنان ص61
  - (8) وخير الدين حسيب، ندوة التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة و انعكاساتها العربية مجلة المستقبل العربي، لبنان، أكتوبر 2001 ص37 .
  - (9) محمد نور الدين، مجلة شؤون الأوسط نفس العدد، ص04
  - (10) أنور الهواري، أمريكا والإرهاب، عالم جديد، مجلة السياسة الدولية عدد147، يناير 2002
- و
- James. Steinberg in Brooking Forum on America's new war Against Terrorism، The Impact on U.S Foreign Policy، The Economy and the way we live (Washington، DC، The Brooking Institution) September،14،2001**
- New York، Times، November،30،2001**
- (11) محمود حمد، السياسة الدولية نفس العدد والملف، ص ص، 64،65
  - (12) التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، 2003، ص56 .